تأثير الإمام نافع في وقف الإمام الهبطيِّ.
دراسة دلالية لنماذج مختارة من القرآن الكريم

إعداد

د. جلال إدريس حمد القبائلي
عضو هيأة التدريس بجامعة بنغازي، كلية الآداب والعلوم، المرج، قسم اللغة العربيَّة.

د. عيسى عثمان محمد بومعافة
عضو هيأة التدريس بجامعة بنغازي،كلية التربية، المرج، قسم اللغة العربية

الملخّص:
من العلوم التي اعتنى بها علماء الأمّة عناية فائقة علم الوقف والابتداء، فقد توارثه عالمٌ عن آخرَ، وهذا البحث محاولة لإثبات هذا التوارث من خلال الوقوف على عالمينِ جليلين كان لهما الأثر البالغ في خدمة القرآن من خلال هذا العلم، وتعليمه ونقله من جيل إلى آخر، إذ تأثر الإمام الهبطيُّ في كثير من وقوفه بالإمام نافع، وتابعه في جُلِّ منهجيَّته، من هذه الوقوف ما له وجهٌ لغويٌّ، ومنها ما له وجهٌ تفسيري، ومنها ماله وجه عقدي.
الكلمات المفتاحية: الهبطي، نافع، الوقف، الابتداء، توجيه.

Abstract:
One of the sciences that the nation’s scholars have paid great attention to is the science of stopping and starting, and it has been passed down from one scholar to another. This research is an attempt to prove this inheritance by identifying two great scholars who had a great impact in serving the Qur’an through this science, and teaching it to transmit it from one generation to another. Imam Al-Habti was influenced in many of his standing by Imam Nafi’, and he followed him in most of his methodology. Some of these standing had a linguistic side, some had an interpretive side, and some had a doctrinal side.
Keywords: Al-Habbati, Nafi’, endowment, initiation, guidance.

المقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء والمرسلين، أمَّا بعد: فقد اختصَّنا الله ﷻ نحن أمَّة الإسلام بقرآنه العظيم، وصراطه المستقيم، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وتكفَّل بحفظه، وقد بدت مظاهر هذا الحفظ للعَيان واضحة، بما يسَّره الله له من عناية واهتمام لم تعرف لهما الكتب السماويَّة مثيلًا على مرِّ التاريخ، سواء من حيث معرفةُ أحكامه ومعاني ألفاظه، أو من حيث تلاوتُه وتحقيقُ قراءاته، أو من حيثُ كتابتُه ورسمُه وضبطُه، فظهرت العلوم في هذا الشأن تباعًا؛ كعلم التفسير، وعلم القراءات، وأسباب النزول، والوقف والابتداء، والأصوات، والتصريف، والنحو، والبلاغة، والفرائض، وغيرها من العلوم التي من بينها **(الوقف والابتداء)** فهو علم قائم بذاته، لا بدَّ من معرفته والتخصُّص فيه، ومعرفة موارده ومواضعه؛ لتكون قراءة القرآن الكريم كما يريدها الله تعالى، وكما نزل بها الوحي على نبيِّنا محمَّد ﷺ، وقد اعتنى علماء الأمَّة بهذا العلم اعتناء فائقًا كغيره من العلوم المتعلِّقة بالكتاب العزيز، وأقبلوا على التأليف فيه، وفي هذا قال ابن الجزريِّ (ت 833 هـ) رحمه الله تعالى: "إنَّه قد تواتر عندنا تعلُّمه والاعتناء به من السلف، وكما اهتمَّ السلف الصالح بتعلُّم الوقوف والاعتناء بها، فدرسوها وعلَّموها ودوَّنوها كفنٍّ يُعرف به الفرق بين المعنيين المختلفين، والمتناقضين المتنافيين، والحكمين المتغايرين؛ حتَّى قالوا: من لم يعرف الوقفَ لم يعرف القرآن"[1].

وقد نهَج نهْجَ السلف ثلَّةٌ من العلماء القدامى والمحدَثين، وكان من بين أولئك العلماء الذين اصطفاهم الله لخدمة كتابه الإمام نافع، وتابع الإمام نافعًا الشيخ الهبطيُّ، فقد بيَّن مواضع الوقوف في كتاب الله تعالى، وأتى تلاميذه من بعده فجمعوا شتاتها في الكتاب الموسوم بـ **(تقييد وقف القرآن الكريم)** وهو كتاب مختصر، اقتُصر فيه على الكلمات التي يوقف عندها؛ تسهيلًا على قرَّاء القرآن الكريم، وقد بلغ مجموع الوقوف الموجودة في هذا الكتاب (9945) تسعة آلاف وتسعمئة وخمسة وأربعين موضعًا.

وقد تأثَّر الشيخ الهبطيُّ تأثُّرًا واضحًا بالإمام نافع في وقوفه؛ بل ذكر الشيخ العابدين أنَّ السبب الرئيس في تأليف الشيخ الهبطيِّ لوقوفه هو التسهيل على القرَّاء الذين يقرؤون بقراءة نافع المدنيِّ أثناء قراءتهم للحزب الراتب الجماعيِّ، وفي هذا يقول: ولـمَّا كانت القراءة الجماعيَّة قد فشت من زمن بعيد، وكان لا بدَّ فيها من الوقف كان ظهور هذه الوقوف علي يد الهبطيِّ استجابة لهذه الحالة الخاصَّة[2].

ومن هذا النقل الصريح يتَّضح أنَّ الهبطيَّ كان متأثِّرًا بالإمام نافع، وهذا ما سيتبيَّن لنا في الجانب التطبيقيِّ من هذا البحث الذي قسّم إلى مبحثين تسبقهما مقدِّمة، وتقفوهما خاتمة بها أهمُّ النتائج والتوصيَّات:

المبحث الأوَّل: (ترجمة للإمامين نافع والهبطيِّ) وبه مطلبان:

المطلب الأوَّل: ترجمة مختصرة للإمام نافع.

المطلب الثاني: ترجمة مختصرة للشيخ الهبطيِّ.

وأمَّا **المبحث الثاني: (الوقوفات التي تابع الشيخ الهبطيُّ فيها الإمام نافعًا ولها وجه لغوي)** ففيه مطلبان:

المطلب الأوَّل: وقوف لها مسوِّغ إعرابيٌّ.

المطلب الثاني: الوقوف قبل مواضع الاستدراك.

المبحث الأوَّل: ترجمة للإمامين نافع والهبطيِّ

المطلب الأوَّل: ترجمة الإمام نافع:

اسمه ونسبه:

هو أبو رُويم وقيل: أبو عبد الله ، وقيل: أبو الحسن نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثيُّ مولاهم، مولى جَعْوَنة بن شَعُوب الشِجْعي، حليف حمزة بن عبد المطَّلب المدنيِّ، المُقرئ المدني أحد القرَّاء السَّبعة والأعلام، ثقة صالح[3].

مآثره:

كان الإمام نافع حسن الخلق، صبيحَ الوجه، مُجابَ الدعاء، أسود اللون، طيب الأخلاق، فيه دعابة، اشتُهر في المدينة، وإليه انتهت رياسة القراءة فيها[4].

تُشمُّ منه رائحة المسك إذا تكلَّم، فقيل له: يا أبا عبد الله أو يا أبا رُويم: أتتطيَّب كلما قعدتَ تُقْرِيء؟ قال: ما أمسُّ طيبًا، ولكني رأيتُ النبيَّ ﷺ (أي مناماً) وهو يقرأ في فِيِّ، فمن ذلك الوقت أَشَمُّ من فِيِّ هذه الرائحةَ[5].

شيوخه:

- قرأ الإمام نافع على طائفة من تابعي أهل المدينة، ورُوي أنه قرأ على سبعين تابعياً.
- قرأ على عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وأبي جعفر يزيد بن القعقاع، وشيبة بن نِصَاح، ويزيد بن رومان، ومسلم بن جندب، ونافع مولى ابن عمر، وعامر بن عبدالله بن الزبير، وأبي الزِّناد، وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر، ومحمد بن شهاب الزَهري، وصالح بن خوَّات، وغيرهم[6].

تلاميذه:

قرأ عليه العديد من الأشخاص و قد بلغوا مئتين وخمسين رجلًا و منهم :

عثمان بن سعيد الملقب بـــ ورش، وعيسى بن مينا الملقب بـــ قالون، وسليمان بن جماز الملقب بـــ ابن جماز، وإسماعيل بن جعفر، وعيسى بن وردان الملقب بـــ ابن وردان، وإسحاق بن محمد المسيبي، وغيرهم، وقد عاش في زمنه مالك بن أنس إمام دار الهجرة و صاحب المذهب الفقهي وصاحب الموطأ[7].

- رواية عيسى قالون عن نافع المدنيِّ:

- يُقرأ بها في مناطق شمال التشاد و شرق تونس وأهل ليبيا كما أن لهم مصحف متداول بروايته من طريق أبي نشيط.

- رواية ورش المصريِّ عن نافع المدنيِّ:

- يُقرأ بها في القطر الجزائري وفي السنغال وفي موريتانيا وبعض البلاد الإفريقية وأهل المغرب قاطبة وهم أكثر من يحافظ عليها ويتقنها وروايته من طريق الأزرق.

وفاته:
تُوفي نافع المدني في عام 169 هـ في المدينة المنورة، وقيل: 159هـ، والأوَّل أصحُّ[8].

المطلب الثاني: ترجمة للشيخ الهبطيِّ:

اسمه ونسبه:
هو أبو عبد الله محمَّد بن أبي جمعة الـهَبطيُّ- نسبةً إلى بلاد الـهَبط[9]- الصُماتيُّ[10].
وُلد الشيخ الهبطيُّ في حدود منتصف القرن التاسع الهجريِّ، فحفظ القرآن وجوَّده، ثُمَّ انتقل إلى فاس وأنهى دراسته بها[11].
شيوخه وتلاميذه:
لقد كان الشيخ الهبطيُّ مشهورًا ومغمورًا في آنٍ واحد، فلم نكد نسمع من شيوخه أحدًا سوى الشيخ محمَّد بن الحسين الشهير بـ(الصغير)، والشيخ محمَّد بن غازي المكناسيِّ، ومن جملة شيوخ الهبطيِّ أيضًا الشيخ أحمد زروق نزيل مدينة مصراتة بالقطر الليبيِّ، والشيخ الخروبيُّ الكبير الطرابلسيُّ، والشيخ عبد الله الغزوانيُّ[12].
وأمَّا تلاميذه فالمصادر شحيحة جدًّا بذكرهم، ومن بين أولئك التلاميذ عبد الواحد الونشريسيُّ، كما أنَّ من جملة تلاميذه عبد الله بن عليٍّ بن عدَّة الأندلسيُّ، والشيخ السنوسيُّ[13].
آثاره:
لم نعرف من آثار الشيخ الهبطيِّ- مع شهرته التي طبَّقت الآفاق- إلَّا كتاب (تقيِّيد وقف القرآن الكريم)، وكتاب (عمدة الفقير في عبادة العليِّ الكبير) [14].

وفاته:
تُوفِّي الشيخ الهبطيُّ- رحمه الله- في ذي القعدة من عام ثلاثين وتسعمائة (930هـ) الموافق سنة (1524م)، ودُفن بمدينة فاس [15].
تأثَّر الإمام الهبطيُّ في كثير من وقوفه بالإمام نافع، وتابعه في جُلِّ منهجيَّته، وهذا ما نراه واضحًا عند البحث، فبعد التتبُّع والاستقراء وُجد أنَّ الإمام الهبطيَّ تابع الإمام نافعًا في عدَّة وقوف، منها ما له وجهٌ لغويٌّ، ومنها ما له وجهٌ تفسيري، ومنها ماله وجه عقدي.

المبحث الثاني: الوقوفات التي تابع الشيخ الهبطيُّ فيها الإمام نافعًا ولها وجه لغوي:

المطلب الأوَّل: وقوف لها مسوِّغ إعرابي:

تابع الهبطيُّ الإمام نافعًا في عدَّة وقوفات لها مسوِّغ إعرابيٌّ يُبرِّر لعالم الوقف اختياره لهذه الوقفة، ومن ذلك قول الله عزَّ وجلَّ: الوقف على ﴿ لَا رَيْبَ ﴾ وقف تامٌّ عند نافع وعاصم[16]، ووافقهما ابن سعدان الكوفيُّ[17]، وابن الأنباريِّ[18]، ومن بعده الدانيُّ[19]، والنكزاويُّ[20]، والأنصاريُّ[21]، والأشمونيُّ[22]، وابن عبد السلام الفاسيُّ[23].

وحجَّتهم: رفع المبتدأ ﴿ هُدًى ﴾ بـ﴿ فِيهِ ﴾، أو بالابتداء[24]، قال الأنصاريُّ:« ﴿لَا رَيْبَ ﴾ تامٌّ إن رُفع ﴿ هُدًى ﴾ بـ﴿ فِيهِ ﴾، أو بالابتداء»[25]، على الخلاف المعروف؛ حيث «ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان... وذهب البصريُّون إلى أنَّ المبتدأ يرتفع بالمبتدأ»[26]، وهو وقف جائز عند السِّجاونديِّ[27] والنيسابوريِّ[28]، وكافٍ عند الأشمونيِّ[29]، وحجَّتهم في ذلك (حذف خبر لا)، قال السِّجاونديُّ: «﴿ لَا رَيْبَ ﴾- ج، على حذف خبر (لا) ، تقديره: لا ريب فيه، ثُمَّ يستأنف ﴿ فِيهِ هُدًى ﴾ »[30]، وتابعه النيسابوريُّ[31]، وأمَّا الأشمونيُّ فقال: «وكافٍ، إن جعل خبر (لا) محذوفًا؛ لأنَّ العرب يحذفون خبر (لا) كثيرًا»[32].

وبإجالة النظر في كتب الإعراب والتفسير نجد الزمخشريَّ اختار الوقف على ﴿ فِيهِ ﴾ فقال: «والوقف على ﴿ فِيهِ ﴾ هو المشهور»[33].

وإلى مثل ذلك يذهب ابن كثير فقال: «والوقف على قوله تعالى:﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ أولى للآية التي ذكرنا»[34]، يقصد قوله تعالى في سورة السجدة: ﴿ الٓمٓ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾، وإليه ذهب السيوطيُّ[35] أيضًا مستدلًّا بالآية نفسها.

وعدَّ السمين الحلبيُّ الوقف على ﴿ لَا رَيْبَ ﴾ وقفًا تامًّا على حذف خبر (لا)، والتقدير: لا ريب كائن[36]، وإلى مثل ذلك ذهب ابن عاشور فقال: «ويكون خبر لا محذوفًا لظهوره؛ أي: لا ريب موجود... وهو استعمال مجازيٌّ فيكون الوقف على قوله: ﴿ لَا رَيْبَ ﴾»[37].

وأمَّا ما استدلَّ به ابن كثير والسيوطيُّ فقد ضعَّفه الأشمونيُّ عندما قال: «وهذا تعسُّف من جماعة من النحاة أضمروا محلًّا متَّصلًا به خبر (لا) واكتُفي بالمحلِّ»[38]، ثُمَّ إنَّه «لا تُقاس آية البقرة بآية السجدة؛ لاختلاف النظم؛ وأنَّ الوقوف لا تطَّرد، فكلُّ مكان بحسبه والله أعلم»[39].

وأمَّا ما ذكره د. حسن وكَّاك- محقق كتاب الوقف للهبطي- بقوله: «ومع ذلك فوصله أولى، والذي يُرجِّح وصله أمران: الأوَّل ما في وقفه من تكلُّف في التقدير؛ لأنَّ التقدير يفضي بنا إلى أن نقول هكذا: لا ريب فيه، فيه مرتين»[40]، فيُردُّ من وجهين:

الأوَّل: قول السِّجاونديِّ: «الوقف على كلمة ﴿ لَا رَيْبَ ﴾ وقف جائز بعد حذف خبر (لا) وتقديره: (لا ريب فيه)، كما ذكر ﴿ فِيهِ ﴾ مكرَّرًا في قوله: ﴿أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ ﴾، ثُمَّ يستأنف ﴿ فِيهِ هُدًى ﴾»[41].

الثاني: أنَّ هذا الوجه صحيح في العربيَّة، قال الأشمونيُّ: «ولو ظهر المضمر لقيل: ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى﴾
، وهذا صحيح في العربيَّة»[42]، ومن قبله قاله ابن الأنباريِّ؛ حيث قال: «فهذا وجه صحيح في العربيَّة غير بعيد عن قياس أهل النحو وترتيبهم»[43].

ويمكن توجيه وقف الهبطيِّ على أنَّه وقف تامٌّ، وهو ما ذهب إليه جلُّ علماء الوقف والابتداء من لدن الإمام نافع إلى ابن عبد السلام الفاسيِّ، على اعتبار رفع المبتدأ ﴿هُدًى ﴾ بـ﴿ فِيهِ ﴾ أو بالابتداء.

ويمكن توجيهه أيضًا على أنَّه وقف كافٍ على اعتبار وجه حذف خبر (لا)، وهذا ما ذهب إليه السِّجاونديُّ والسمين الحلبيُّ والنيسابوريُّ والأشمونيُّ وابن عاشور.

وأمَّا عدم وقف الإمام الهبطيِّ على كلمة (فيه) ووصله إيَّاها؛ فذلك لأنَّه اعتبر هذين الموضعين من قبيل الوقف المتلازم «والمراد بالوقف المتلازم أن يكون في السياق كلمتان يجوز الوقف على كلٍّ منهما، لكن إذا وقفت على إحداهما امتنع الوقف على الأخرى»[44].

ومن ذلك وقفه على كلمة ﴿ اِهْبِطُواْ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَا اِهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ [سورة البقرة، آية 35].

قال د.حسن وكَّاك: «﴿ وَقُلْنَا اِهْبِطُواْ ﴾: وقفه الشيخ الهبطيُّ، وقال فيه شارح وقف الهبطيِّ الفاسيُّ- تبعًا للدانيِّ-: (كافٍ بناءً على أنَّ ما بعده استئناف)، ومع ذلك فوصله أولى؛ لأنَّ الأولى فيما بعده أن يُعرب حالًا، ولذلك قال فيه الأشمونيُّ: (وليس بوقف)، ولرجحان وصله لم تتعرَّض له المصاحف الثلاثة المعتمدة في هذه التعليقات»[45].

فقد حسَّن هذا الوقف ابن الأنباريِّ فقال: «﴿ وَقُلْنَا اِهْبِطُواْ ﴾ حسن»[46]، ووافقه الغزَّال فقال:«﴿ اِهْبِطُواْ ﴾:ح»[47]، وأمَّا النحَّاس فقال: «قال أبو حاتم: الوقف الكافي ﴿ وَقُلْنَا اِهْبِطُواْ ﴾.

على قول أبي حاتم يكون﴿ بَعْضُكُمْ ﴾ مرفوعًا بالابتداء إخبارًا، فإن جعلت الجملة في موضع الحال كان الوقف ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾»[48]، وبمثله تمامًا قال النكزاويُّ[49]. ومنعه الأشمونيُّ على تقدير الحال[50].

وعدَّه الإمام الدانيُّ وقفًا كافيًا أيضًا فقال: «﴿ وَقُلْنَا اِهْبِطُواْ ﴾كافٍ»[51]، واختاره العمانيُّ أيضًا[52]، والأنصاريُّ[53]، والأشمونيُّ[54]، وابن عبد السلام [55].وبهذا تبيَّن أنَّ الأشمونيَّ له في المسألة قولان، بخلاف ما نقله د. وكَّاك عنه، وأهمل الباقون هذا الوقف.

ومسألة الوقف في هذا الموضع متعلِّقة بالتقدير الإعرابيِّ لجملة: ﴿ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾.

وبعد تتبُّع آراء العلماء يتبيَّن أنَّ التقدير الإعرابيَّ لجملة ﴿ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾- في هذه الآية الكريمة - يكون على وجهين هما:

الوجه الأوَّل: أن تكون جملة ﴿ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ استئنافيَّةً.قال مكِّيٌّ وغيره[56]: « ﴿ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾، ابتداء وخبر منقطع من الأوَّل»[57].

الوجه الثاني: أن تكون جملة ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾حالًا، قال ابن عطيَّة: «و﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ جملة في موضع الحال»[58]، وقال به آخرون[59].

ويمكن توجيه وقف الهبطيِّ على وجه الاستئناف؛ «ليُجرِّد الأمر ويطلقه عن الحال، فيدلُّ على تأصُّل العداوة وبقائها، وذلك ما لا يفيده في نظره جعل العداوة حالًا من فاعل ﴿ ٱهۡبِطُواْ ﴾؛ فإنَّ الحال وصف فضلة يقع في جواب كيف»[60].

ومن ذلك وقفه على كلمة ﴿ حَيَاةٍ ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾ [سورة البقرة، آية 95].

فقد حسَّن ابن أوس الوقف في هذا الموضع لمَّا قال: «﴿ عَلَى حَيَاةٍ ﴾ ح»[61]. ونقل الدانيُّ التمام عن نافع فقال: «وقال نافع: التمام على ﴿ عَلَى حَيَاةٍ ﴾»[62]، ونقله أيضًا النكزاويُّ[63]، وابن عبد السلام[64]. وقال الغزَّال: «مختلف فيه، فزعم بعضهم أنَّ الوقف عليها حسن، والأكثرون الوقف على ﴿ أَشْرَكُوا﴾»[65]، وبمثله قال الأشمونيُّ[66].

جواز الوقف من عدمه في هذا الموضع متوقِّف على تقدير جملة ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ ، التي ذهب العلماء في تقديرها إلى مذهبين:

المذهب الأوَّل: أن تكون جملة ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ استئنافيَّة.

قال العمانيُّ: ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ في موضع رفع، ويُضمُّ لقوله: ﴿ يَوَدُّ ﴾ فاعل، تقديره: ومن الذين أشركوا من يودُّ أحدهم لو يعمَّر ألف سنة، وإذا ذهبنا بالآية إلى هذا الوجه كان الوقف عند قوله: ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ ﴾، وتبتدئ بقوله: ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ على معنى: ومن الذين أشركوا من يودُّ أحدهم[67]، وقال به آخرون[68].

المذهب الثاني: أن تكون جملة ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ معطوفةً.

قال الطبريُّ وغيره[69]: والواو في ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ حرف عطف، وحرف (من) معطوف على (من) المقدَّر في الجملة السابقة؛ أي: ولتجدنَّهم من أحرص الناس على حياة من الناس، ومن الذين أشركوا[70]، وقال العمانيُّ: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ ومعناه: وأحرص من الذين أشركوا، وعلى هذا الوجه لا يوقف عند قوله: ﴿ عَلَى حَيَاةٍ ﴾ ولكن يوقف على قوله: ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾[71]. ويمكن توجيه وقف الإمام الهبطيِّ على الوجه الأوَّل من وجهي الإعراب، وهو اختيار الإمام نافع كما مرَّ.

ومن ذلك أيضًا وقفه على قوله تعالى: (هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ) [سورة آل عمران، آية 7].

فلقد كان اختيار الإمام الهبطيِّ للوقف على كلمة :(مِنۡهُۖ) موافقًا لاختيار الإمام نافع[72]، وله ما يبرِّرُه من ناحيتي الإعراب، فقد ذهب النكزاويُّ إلى أنَّ :(ءَايَٰتٞ) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو آيات[73]، وذهب إليه الأشمونيُّ وابن عبد السلام[74]. وعلى هذا التقدير يكون الضمير في (مِنۡهُۖ) عائدًا على الله تعالى، ويكون الوقف على (مِنۡهُۖ) ، قال النكزاويُّ: «الضمير في (مِنۡهُۖ) كناية عن الله- عزَّ وجلَّ- أي: هو الذي أنزل عليك الكتاب من عنده، فيكون (مِنۡهُۖ) بمعنى: من عنده، ثُمَّ يبتدئ بقوله: (ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ) »[75]، ووافقه الأشمونيُّ[76]، وابن عبد السلام[77]، وعلى هذا الوجه الإعرابيِّ جنح الإمام نافع في وقفه، وتابعه الهبطيُّ على ذلك.

ومن ذلك أيضًا الوقف على: (وَكَهۡلٗا) من قوله تعالى: (إِذۡ قَالَتِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرۡيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٖ مِّنۡهُ ٱسۡمُهُ ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ وَجِيهٗا فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ وَمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ٤٥ وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلۡمَهۡدِ وَكَهۡلٗا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ) [سورة آل عمران، آية 45، 46].

فقد انقسم النحويُّون في إعراب هذه الجملة إلى ثلاثة مذاهب:

الوجه الأوَّل:

أن تكون جملة (وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ) معطوفة على (وَمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ)، قال ابن عاشور: «(وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ) معطوف على (وَمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ)»[78]، وبه قال ابن عبد السلام[79]، وأحمد أبو مزيريق[80].

الوجه الثاني: أن تكون جملة (وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ) معطوفة على (وَجِيهٗا)، وهذا ما اختاره الفرَّاء بقوله: « والكهل مردود على الوجيه»[81]، وذهب إليه علماء آخرون[82].

الوجه الثالث: أن تكون جملة (وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ) معطوفةً على (وَيُكَلِّمُ) وهو اختيار ابن عطيَّة بقوله: «(من الصالحين) حال معطوفة على قوله: (وَيُكَلِّمُ)»[83]، وقال به البيضاويُّ[84].

وكان اختيار الإمام النافع موافقًا للوجه الإعرابيِّ الأوَّل، فكأنَّه وقف ليُبيِّن« أنَّ (وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ) ليس معطوفًا على(وَكَهۡلٗا) ؛ بل هو معطوف على (وَمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ)، ولاكنَّه أُخِّر للفاصلة»[85]، أو أنَّه وقف على اعتبار أنَّ جملة (وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ) مستأنفة، وهذا ما ذكره النكزاويُّ بقوله: «على استئناف ما بعده على تقدير: (وهو من الصالحين)»[86]، ووافقه القرطبيُّ بقوله: «أي: وهو من العباد الصالحين»[87]، وتأثَّر الهبطيُّ من بعده فاختار هذا الوقف أيضًا تبعًا للإمام نافع.

ومن ذلك أيضًا الوقف على (كِتَٰبٗا مُّؤَجَّلٗا) من قوله تعالى: (وَمَا كَانَ لِنَفۡسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِ كِتَٰبٗا مُّؤَجَّلٗا) [سورة آل عمران، آية 145].

فقد ذهب علماء النحو في إعرابها إلى أربعة مذاهب:

المذهب الأوَّل: أن يكون (كِتَٰبٗا مُّؤَجَّلٗا) منصوبًا على التوكيد، قال الطبريُّ وغيره[88]:«(كِتَٰبٗا) منصوب، والراجح في نصبه أنَّه مصدر منصوب مؤكِّد لمضمون الجملة التي قبله، وعامله فعل مقدَّر تقديره: كتَب الله ذلك كتابًا مؤجَّلًا»[89].

المذهب الثاني: أن يكون (كِتَٰبٗا مُّؤَجَّلٗا) منصوبًا على التمييز، قال ابن عطيَّة: «وقوله: (كِتَٰبٗا) نصب على التمييز»[90]، وضعَّفه أبو حيَّان بقوله: «وهذا لا يظهر؛ فإنَّ التمييز- كما قسَّمه النحاة- ينقسم إلى منقول وغير منقول، وأقسامه في النوعين محصورة، وليس هذا واحدًا منها»[91].

المذهب الثالث: أن يكون (كِتَٰبٗا مُّؤَجَّلٗا) منصوبًا على الإغراء، قاله أبو حيَّان وضعَّفه: «وقيل: هو منصوب على الإغراء، أي: الزموا، وآمنوا بالقدر، وهذا بعيد»[92].

المذهب الرابع: أن يكون (كِتَٰبٗا) حالًا، قال ابن عاشور: «يجوز أن يكون اسمًا بمعنى الشيء المكتوب، فيكون حالًا من الإذن، أو من الموت، كقوله: (لكلِّ أجل كتاب)، و(مُّؤَجَّلٗا) حالًا ثانية»[93].

وإلى الوجه الأوَّل من أوجه الإعراب ذهب الإمام نافع، وتابعه الهبطيُّ، قال النحَّاس: «هو كافٍ؛ لأنَّ (كِتَٰبٗا) منصوب بالفعل الذي دلَّ عليه ما قبله»[94]، وأشار إلى هذا التقدير الغزَّال فقال: «ثُمَّ التقدير: (كتب الله ذلك كتابًا مؤجَّلًا)»[95].

ومن ذلك أيضا الوقف الوقف على (مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَۖ) من قوله تعالى: (فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ٣٣ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَۖ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًاۚ) [سورة المائدة، آية 34].

فقد ذهب بعض أهل اللغة أنَّ تعليق الجار والمجرور (مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَۖ) بما بعده (كَتَبْنَا) أولى من غيره، وعليه يكون التأويل: من أجل قتل قابيل هابيل كتبنا على بني إسرائيل، وهذا ما اختاره مكِّيٌّ فقال: «قال نافع: (مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَۖ) التمام، وخالفه في ذلك جماعة العلماء باللغة، وقالوا: التمام (مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ)؛ لأنَّ الذي كُتب على بني إسرائيل إنَّما كان من أجل قتل ابْني آدم أحدهما الآخر»[96]، واختاره آخرون[97]. وعلى هذا التقدير منع ابن الأنباريِّ الوقف على(مِنْ ، كأنَّه قال: من أجل قتْلِ قابيل وهابيل كتبنا على أَجْلِ ذَٰلِكَۖ) فقال: «لأنَّ (مِنَ)؛ صلة لـ(كَتَبْنَا) بني إسرائيل، فلا يتمُّ الوقف على الصلة دون الموصول»[98].

وإليه ذهب نافع، واختاره السِّجاونديُّ أيضًا بقوله: وعلى (مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَۖ) أجوز؛ لأنَّ ندمه من أجل أنَّه لم يوار أظهر»[99]، وتابعه النيسابوريُّ فزاد: «ومن البيِّن أنَّ صدور الذنب من أحد ابني آدم لا يصلح أن يكون سببًا لإيجاب القصاص على بني إسرائيل»[100]، فالإمام نافع نظر إلى على علَّة الندم، لا علَّة الحكم بخلاف الوجه الأوَّل[101]، وإليه أشار أ.د جار الله عندما قال: «وأحسب أنَّ قوله: (فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ) يراد منه ندم يوم الحسرة يوم يعضُّ الظالم على يديه كما قيل من قبل ذلك(فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَۖ)، فيشمل كلَّ ما سبقه؛ أي: نادمًا يوم القيامة من أجل قتل أخيه، ونادمًا في الدنيا على عجزه أن يكون كالغراب فيفعل فعله، وقوله: (يَٰوَيْلَتَىٰٓ) أدلُّ دليل على تحسُّره أنَّه لم يواره؛ وذلك متَّسق مع ما سبقه مقدَّمة لما لحقه»[102].

المطلب الثاني: الوقوف قبل مواضع الاستدراك:

وقف الإمام نافع في القرآن الكريم قبل الاستدراك في مواضع عديدة، وتابعه الهبطيُّ على ذلك حتَّى عُرف بهذه المنهجيَّة عند المتخصِّصين في علمي الوقف والابتداء، وسنكتفي في بحثنا هذا بموضع وحيد، وهو الوقف على(وَلَٰكِنَّ) من قوله تعالى: (وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُۖ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ) [سورة البقرة، آية 101].

فقد نقل النحَّاس التمام عن نافع في هذا الموضع فقال:« (وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُۖ) قال نافع: تمَّ»[103]؛ لأنَّ الواو التي في قوله تعالى: (وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ) نمَّ عاطفة جملة الاستدراك على ما قبلها[104]، ومن المعلوم أنَّ عطف الجمل على الجمل في حكم الاستئناف[105]؛ فالتعلُّق إذن معنويٌّ، وهذا ما استند عليه الإمام نافع عندما عدَّه وقفًا تامًّا، وتابعه الإمام الهبطيِّ في ذلك.

ومن ذلك- أيضًا- وقفه على كلمة ﴿ مِنْ ظُهُورِهَا ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [سورة البقرة، آية 188].

قال د.حسن وكَّاك: «﴿ مِنْ ظُهُورِهَا ﴾: وقفه الشيخ الهبطيُّ، وقال فيه الشارح الفاسيُّ- تبعًا للدانيِّ-: (كافٍ) لكن وصله أولى؛ لأنَّ ما بعده عطف واستدراك، ومن أجل ذلك لم تُشر إليه المصاحف الثلاثة المعتمدة في التعليقات»[106].

وعدَّ النكزاويُّ الوقف في هذا الموضع وقفًا مفهومًا عندما قال: «﴿ مِنْ ظُهُورِهَا ﴾ مفهوم»[107]، ومنعه الأشمونيُّ لمَّا قال:« ﴿مِنْ ظُهُورِهَا ﴾ ليس بوقف؛ لتعلُّق ما بعده به عطفًا واستدراكًا»[108]. وعدَّه ابن عبد السلام وقفًا كافيًا [109]، وأهمله الباقون، ومنهم الدانيُّ[110] بخلاف ما قاله وكَّاك عنه.

والاستدراك في قوله تعالى: ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى ﴾ استدراك إثبات بعد نفي ناشئ عن قوله تعالى: ﴿ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا ﴾؛ لأنَّ الأنصار- وقيل: قوم من أهل الحجاز، وقيل: قوم من العرب يُقال لهم: الحمس- كانوا يجعلون في ظهور بيوتهم فتوحًا يدخلون منها ولا يدخلون من الأبواب[111]، فأعلمهم الله ﷻ أنَّ البرَّ ليس كذلك، ثُمَّ استدرك عليهم فقال: ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى ﴾؛ أي: منِ اتَّصف بالتقوى بامتثال المأمورات واجتناب المنهيَّات[112].

والواو التي في قوله تعالى: ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى ﴾ عاطفة جملة على جملة[113]، وهي «في حكم الاستئناف»[114]؛ فالتعلُّق إذن معنويٌّ، وهذا ما استند عليه النكزاويُّ عندما عدَّه وقفًا مفهومًا؛ أي: كافيًا، ويمكن توجيه وقف الإمام الهبطيِّ في هذا الاتِّجاه.

ومن ذلك- أيضًا- وقفه على كلمة ﴿ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴾ [سورة البقرة، آية 223].

ومن قوله تعالى: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴾ [سورة المائدة، آية 91].

قال د. حسن وكَّاك:« ﴿ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾: وقفه الشيخ الهبطيُّ، وقال فيه الشارح الفاسيُّ- تبعًا للدانيِّ-: (كافٍ)، ومع ذلك فوصله أولى؛ لأنَّ ما بعده عطف واستدراك، ومن ثَمَّ لم تتعرَّض له المصاحف الثلاثة المعتمدة»[115]. وبمثله تمامًا قال الوكَّاك في موضع سورة المائدة[116].

فقد عدَّ النكزاويُّ الوقف في الموضعين وقفًا مفهومًا[117]، إلَّا أنَّه زاد في موضع البقرة فقال: «والأحسن وصله»[118]. وأهمل الأشمونيُّ موضع البقرة، ومنعه في المائدة للاستدراك بعده[119]، وعدَّ ابن عبد السلام الوقف فيهما كافيًا [120]، وأهمله الباقون في الموضعين، وأهملهما الدانيُّ[121] أيضًا بخلاف ما قاله وكَّاك عنه في موضع البقرة.

والاستدراك في قوله: ﴿ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ ﴾ واقع بين ضدَّين؛ باعتبار وجود اليمين؛ لأنَّها لا تخلو: إمَّا أن لا يقصدها القلب بل جرت على اللسان وهي اللغو، وإمَّا أن يقصدها وهي المنعقدة، وهذان النوعان من النقيضين، والنقيض أحسن ما يقع فيه (لكن)[122]؛ والمعنى: لا يؤاخذكم الله أيُّها المؤمنون من أيمانكم بما لغوتم به، ولكن يؤاخذكم بما نوته قلوبكم، وقصدت من الأيمان[123].

والوقف على قوله: ﴿ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾ وقف كافٍ في الموضعين؛ وذلك للتعلُّق المعنويِّ؛ لأنَّ الواو في حكم الاستئناف[124]، وهذا ما استند عليه النكزاويُّ عندما عدَّه وقفًا مفهومًا؛ أي: كافيًا، وعليه فيمكن توجيه وقف الإمام الهبطيِّ في هذا الاتِّجاه.

الخاتمة:

بعد الانتهاء من هذا البحث الذي لا ندّعي به تحقيق الغاية الأسمى، ولكن هذا مبلغ علمنا، ومنتهى جهدنا، وبعد التتبُّع والاستقراء والدراسة لأثر وقوف الإمام نافع في منهجيَّة الشيخ الهبطيِّ، يمكن أن نستخلص النتائج التي توصَّلنا إليها في هذا البحث مذيَّلة بجملة من التوصيات فيما يأتي:

1). إنَّ تأثُّر الإمام الهبطيِّ بالإمام نافع في وقوفه كان تبعًا للبيئة التي ترعرع فيها الهبطيُّ، فقد عاش الشيخ في مدينة فاس بدولة المغرب، ودولة المغرب من دول شمال إفريقيا التي تعتمد مذهب الإمام مالك مذهبًا فقهيًا لها، وقراءة الإمام نافع قراءة مشهورة عند أواسط القرَّاء في ذلك البلد.

2). ذكر ابن العابدين في منهجية الهبطيِّ أنَّ الشيخ الهبطيَّ تأثَّر تأثُّرًا بليغًا بقراءة الإمام نافع؛ بل ذكر أنَّ السبب الرئيس في تأليف الهبطيِّ لوقوفه هو التسهيل على القرَّاء الذين يقرؤون بهذه القراءة، لا سيَّما في الحزب الراتب فرادى أو جماعات.

3). وافق الهبطيُّ الإمام نافعًا في وقوف بعينها كان توجيهها لوجه لغويٍّ إعرابيٍّ، قد يكون في نظر بعض علماء النحو راجحًا، وعند البعض الآخر مرجوحًا، إلَّا أنَّ الهبطيَّ في الختام له وجه لغوي يستند عليه في اختياراته.

4). هناك مواضع كثيرة من الوقوفات التي تابع فيها الهبطيُّ الإمام نافعًا، ولكنَّ المساحة البحثيَّة لم تكن كافية لدراستها بشكل أوسع وأعمق.

التوصيات:

يوصي الباحثان بدراسة عدد من الموضوعات:

1). أثر الإمام نافع في وقوفات الهبطيِّ، دراسة لغويَّة مقارنة.

2). أثر الإمام نافع في وقوفات الهبطيِّ، دراسة بلاغيَّة مقارنة.

كما أنَّ ثمَّة عناوين يمكن معالجتها في بحوث صغيرة، وهي:

1). أوجه الاتِّفاق بين الإمام نافع والهبطيِّ في الوقوفات الناشئة عن اختلاف أوجه في التفسير.

2). أوجه الاتِّفاق بين الإمام نافع والهبطيِّ في الوقوفات الناشئة عن اختلاف أوجه في القراءات.

3). أوجه الاتِّفاق في الوقوف العقديَّة عند الإمام نافع والهبطيِّ.

4). الاستدراك بين الإمام نافع والشيخ الهبطيِّ.

5). وقوف الازدواج عند الإمام نافع والهبطيِّ.

وفي الختام ما هذا إلَّا جهد المقلِّ، وما توفيقينا إلَّا بالله، عليه توكَّلنا وإليه ننيب.

الهوامش والمراجع

(1) يُنظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزريِّ: 225 وما بعدها.
(2)يُنظر: منهجيَّة أبي جمعة الهبطيِّ، ابن حنفيَّة العابدين: 85.
3 يُنظر: غاية النهاية، ابن الجزريِّ: 330/2
4 يُنظر: الأعلام، الزركلي:5/8.
5 يُنظر: معرفة القرَّاء الكبار، الذهبي: 64.
6 يُنظر: غاية النهاية، ابن الجزريِّ: 330/2.
7 يُنظر: معرفة القرَّاء الكبار، الذهبي: 64.
8 يُنظر: وفيات الأعيان، ابن خلِّكان: 368/5، 369.
(9) التوجيه اللغويُّ للوقف المشكل من وقوف الإمام الهبطيِّ في الأجزاء الثلاثة الأولى من القرآن الكريم ، د. إبراهيم أحمد عبد الجليل:59.
(10) سلوة الأنفاس، الكتَّانيُّ: 302/1.
(11) يُنظر: منهجيَّة أبي جمعة الهبطيِّ، ابن حنفيَّة العابدين: 79.
12 يُنظر: التوجيه اللغويُّ للوقف المشكل من وقوف الإمام الهبطيِّ في الأجزاء الثلاثة الأولى من القرآن الكريم ، د. إبراهيم أحمد عبد الجليل:59.
13 يُنظر: تقييد وقف القرآن الكريم، د. حسن وكَّاك: 20.
14 نفسه: د. حسن وكَّاك: 20.
(15) يُنظر: نشر المثاني، مُحمَّد القادريُّ: 35/1، وجذوة الاقتباس، أحمد المكناسيُّ: 321/1.
(16) يُنظر: القطع والائتناف، النحَّاس: 44.
(17) الوقف والابتداء ، ابن سعدان الكوفيُّ: 86.
(18) الإيضاح، ابن الأنباريِّ: 488/1.
(19) المكتفى ، الدانيُّ: 159، 158.
(20) الاقتداء ، النكزاويُّ: 230.
(21) المقصد ، الأنصاريُّ: 9.
(22) منار الهدى ، الأشمونيُّ: 29.
(23) الأقراط والشنوف في معرفة الابتداء والوقوف، ابن عبد السلام الفاسيُّ، رقم اللوحة: 25.
(24) يُنظر: منار الهدى، الأشمونيُّ: 29.
(25) المقصد، الأنصاريُّ: 9.
(26) الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباريُّ: 40.
(27) علل الوقوف، السِّجاونديُّ: 174/1.
(28) تفسير غرائب القرآن، النيسابوريُّ: 129/1.
(29) منار الهدى، الأشمونيُّ: 29.
(30) علل الوقوف، السِّجاونديُّ: 173/1، 174.
(31) تفسير غرائب القرآن، النيسابوريُّ: 129/1.
(32) منارِ الهدى، الأشمونيُّ: 29.
(33) الكشَّاف، الزمخشريُّ:1/ 44.
(34) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير: 162/1.
(35) الإتقان في علوم القرآن، السيوطيُّ: 315/2.
(36) يُنظر: الدرُّ المصون، السمين الحلبيُّ: 83/1.
(37) التحرير والتنوير، ابن عاشور: 223/1.
(38) منار الهدى، الأشمونيُّ: 30.
(39) علل الوقوف، السِّجاونديُّ: 175/1.
(40) تقييد وقف القرآن الكريم، د. حسن وكَّاك: 197.
(41) علل الوقوف، السِّجاونديُّ: 173/1، 174.
(42) منار الهدى، الأشمونيُّ: 30.
(43)الإيضاح، ابن الأنباريِّ: 489/1، 490.
(44) منهجيَّة ابن أبي جمعة الهبطيُّ، ابن حنفيَّة العابدين: 212.
(45) تقييد وقف القرآن الكريم، د. حسن وكَّاك: 198.

(46) الإيضاح، ابن الأنباريِّ: 515/1.
(47) الوقف والابتداء، الغزَّال: 156.
(48) القطع والائتناف، النحَّاس: 62.
(49) الاقتداء، النكزاويُّ: 262.
(50) منار الهدى، الأشمونيُّ: 38.
(51) المكتفى، الدانيُّ: 21.
(52) المرشد، العمانيُّ: 255.
(53) المقصد، الأنصاريُّ: 10
(54) منار الهدى، الأشمونيُّ: 38.
(55) الأقراط والشنوف، ابن عبد السلام الفاسيُّ، رقم اللوحة: 27.
(56) القطع والائتناف، النحَّاس: 62، و المكتفى، الدانيُّ: 21، والمرشد، العمانيُّ: 255، والبيان، أبو البركات الأنباريُّ: 75/1، والتبيان، العكبريُّ: 53، والاقتداء، النكزاويُّ: 262، والمقصد، الأنصاريُّ: 10، و منار الهدى، الأشمونيُّ: 38، و التحرير والتنوير، ابن عاشور: 436/1
(57) مُشكل إعراب القرآن، مكِّيٌّ: 88.
(58) المحرَّر الوجيز، ابن عطيَّة: 129/1.
(59) مُشكل إعراب القرآن، مكِّيٌّ: 88، والبيان، أبو البركات الأنباريُّ: 75/1، والتبيان، العكبريُّ: 53، والجامع لأحكام القرآن، القرطبيُّ: 239/1، وتفسير البحر المحيط، أبو حيَّان: 316/1، والدرُّ المصون، السمين الحلبيُّ: 290/1، والتحرير والتنوير، ابن عاشور: 436/1.
(60) منهجيَّة أبي جمعة الهبطيُّ، ابن حنفيَّة العابدين: 140.
(61) الوقف والابتداء، ابن أوس: 145.
(62) المكتفى، الدانيُّ: 24.
(63) الاقتداء، النكزاويُّ: 304.
(64) الأقراط والشنوف، ابن عبد السلام الفاسيُّ، رقم اللوحة: 28.
(65) الوقف والابتداء، الغزَّال: 165.
(66) منار الهدى، الأشمونيُّ: 44.
(67) يُنظر: المرشد، العمانيُّ: 214، 215.
(68) معالم التنزيل، البغويُّ: 76/1، والكشَّاف، الزمخشريُّ: 168/1، والمحرَّر الوجيز، ابن عطيَّة: 182/1، وعلل الوقوف، السِّجاونديُّ: 218/1، والتبيان، العكبريُّ: 95، والجامع لأحكام القرآن، القرطبيُّ: 359/1، وتفسير البحر المحيط، أبو حيَّان: 481/1، والدرُّ المصون، السمين الحلبيُّ: 12/2، وتفسير غرائب القرآن، النيسابوريُّ: 340/1، والمقصد، الأنصاريُّ: 11، ومنار الهدى، الأشمونيُّ: 44.
(69) معاني القرآن وإعرابه، الزجَّاج: 178/1، والمحرَّر الوجيز، ابن عطيَّة:182/1، والتبيان، العكبريُّ: 95، وتفسير البحر المحيط، أبو حيَّان: 481/1، والدرُّ المصون، السمين الحلبيُّ: 11/2، 12، والمقصد، الأنصاريُّ: 11، والتحرير والتنوير، ابن عاشور: 617/1.
(70) يُنظر: جامع البيان، الطبريُّ: 1/ 350.
(71) يُنظر: المرشد، العمانيُّ: 214، 215.
(72) يُنظر: كشف اللثام، أ.د محمَّد جار الله: 30.
(73) يُنظر: الاقتداء، النكزاويُّ: 451.
(74) يُنظر: منار الهدى، الأشمونيُّ: 70، والأقراط والشنوف، ابن عبد السلام الفاسيُّ، رقم اللوحة: 34.
(75) الاقتداء، النكزاويُّ: 451.
(76) يُنظر: منار الهدى، الأشمونيُّ: 70.
(77) الأقراط والشنوف، ابن عبد السلام الفاسيُّ، رقم اللوحة: 34.
(78) التحرير والتنوير، ابن عاشور: 248/3.
(79) يُنظر: الأقراط والشنوف، ابن عبد السلام الفاسيُّ، رقم اللوحة: 35.
(80) يُنظر: إرشاد الحيران، أحمد أبو مزيريق: 136/2.
(81) معاني القرآن، الفرَّاء: 106/1.
(82) يُنظر: إعراب القرآن، النحَّاس: 134، والتبيان، العكبريُّ: 261.
(83) المحرَّر الوجيز، ابن عطيَّة: 436/1.
(84) أنوار التنزيل، البيضاويُّ: 17/2.

(85) الأقراط والشنوف، ابن عبد السلام الفاسيُّ، رقم اللوحة: 35.
(86) الاقتداء، النكزاويُّ: 478.
(87) الجامع لأحكام القرآن، القرطبيُّ: 343/2.
(88) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجَّاج: 474/1، ومُشكل إعراب القرآن، مكِّيٌّ: 175، والكشَّاف، الزمخشريُّ: 415/1، والتبيان، العكبريُّ: 297، والجامع لأحكام القرآن، القرطبيُّ: 433/2، وتفسير البحر المحيط، أبو حيَّان: 76/3، والدرُّ المصون، السمين الحلبيُّ: 419/3، و روح المعاني، الألوسيُّ: 76/4، والتحرير والتنوير، ابن عاشور: 114/4.
(89) جامع البيان، الطبريُّ: 403/2.
(90) المحرَّر الوجيز، ابن عطيَّة: 518/1.
(91) تفسير البحر المحيط، أبو حيَّان: 76/3.
(92) نفسه: 76/3.
(93) التحرير والتنوير، ابن عاشور: 114/4.
(94) القطع والائتناف، النحَّاس: 136.
(95) الوقف والابتداء، الغزَّال: 236.
(96) الهداية، مكِّيٌّ: 1685/3، 1686.
(97) يُنظر: التبيان، العكبريُّ: 433، والدرُّ المصون، السمين الحلبيُّ: 247/4، والتحرير والتنوير، ابن عاشور: 175/6.
(98) الإيضاح، ابن الأنباريِّ: 617/2.
(99) علل الوقوف، السِّجاونديُّ: 451/2.
(100) تفسير غرائب القرآن، النيسابوريُّ: 581/2.
(101) يُنظر: التعلُّق اللغويُّ في علم الوقف والابتداء، د.مشهور موسى: 378.
(102) القسطاس، أ.د محمَّد جار الله: 60.
(103) القطع والائتناف، النحَّاس: 77.
(104) يُنظر: الدرُّ المصون، السمين الحلبيُّ: 29/2.
(105) يُنظر: منار الهدى، الأشمونيُّ: 93.
(106) تقييد وقف القرآن الكريم، د. حسن وكَّاك: 201.
(107) الاقتداء، النكزاويُّ: 369.
(108) منار الهدى، الأشمونيُّ: 55.
(109) الأقراط والشنوف، ابن عبد السلام الفاسيُّ، رقم اللوحة: 31.
(110) المكتفى، الدانيُّ: 30.
(111) يُنظر: المحرَّر الوجيز، ابن عطيَّة:261/1.
(112) يُنظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور: 198/2.
(113) يُنظر: إرشاد الحيران، أحمد أبو مزيريق: 351/1.
(114) منار الهدى، الأشمونيُّ: 93.
(115) تقييد وقف القرآن الكريم، د. حسن وكَّاك: 202.
(116) نفسه: 215.
(117) الاقتداء، النكزاويُّ: 397، 620.
(118) نفسه: 397.
(119) يُنظر: منار الهدى، الأشمونيُّ: 124.
(120) الأقراط والشنوف، ابن عبد السلام الفاسيُّ، رقم اللوحة: 32، 44.
(121) المكتفى، الدانيُّ: 32، 63.
(122) يُنظر: تفسير البحر المحيط، أبو حيَّان: 191/2.
(123) يُنظر: الكشَّاف، الزمخشريُّ: 265/1.
(124) يُنظر: الإضراب والاستدراك في القرآن وأثرهما في المعنى على الوقف والابتداء، د.مُحمَّد الوائليُّ: 466.